الرقم الدولي المعياري للمؤتمر ـــــ (معتمد ومصنف دوليًا) ـــــ ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

الإنتاج العلمي العربي والتبعيَّة المعرفيَّة في مؤشرات الآخر- الغربي

أ.د سامي إبراهيم الخزندار
(أستاذ العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية/الجامعة الهاشمية
رئيس مبادرة معامل التأثير " ارسيف " العربي)

ورقة مقدمة إلى
المؤتمر الدولي التاسع للغة العربية
6-8/11/2023
دبي – الامارات العربية المتحدة

(الرجاء عدم نشر الورقة إلا بموافقة خطية مسبقة من المؤلف)

مقدمة

يعاني الإنتاج العلمي العربي، المنشور باللغة العربية، في المجلات الأكاديمية والبحثية المعتمدة عربياً، "تهميشاً وجودياً معرفياً وحضارياً"، في مؤشرات الآخر (الغربي)؛ وذلك لأسباب عدة، من أهمها: عدم وجود مؤشرات وبيانات علمية عربية أصيلة، تقيس هذا النِّتاج، وتحدد حجمه، وتبين مدى تأثيره. وقد منع هذا التهميش والتجاهل، الدولَ العربية، وجامعاتها، ومجتمعاتها البحثية – العلمية، من احتساب نتاجٍ علميٍّ كبيرٍ وهامٍّ؛ حيث وضعته مؤشرات الآخر، نتيجة تحكمها، في وضع "الغائب وشبه الغائب، أو غير المرئي"؛ وبالتالي أصبح في مكانة دونية عالمياً، وفق اعتبارات قياس الآخر. وبعبارة أخرى، وضعته ضمن دائرة التهميش الحضاري، ودائرة التبعية المعرفية للغربي، وفق رؤيته الحضارية ومنظومته العلمية والفكرية.

إشكالية الدراسة:

تسعى هذه الورقة لدراسة وتسليط الضوء على انعكاسات وتداعيات الاعتماد على مؤشرات الآخر(الغربية)، على واقع ومكانة الإنتاج العلمي العربي، وتأثير ذلك على الاستقلالية المعرفية – الحضارية، ودورها في صناعة مستقبل المشهد العلمي والبحثي للعالم العربي.

وفي المقابل، توضح الدراسة كيفية وحجم تأثير الاعتماد على المؤشرات العلمية العربية الأصيلة، التي تقيس الإنتاج العلمي العربي المنشور باللغة العربية، وتراعي الاعتبارات الحضارية والثقافية، بشكل يساهم في إعادة الاعتبار والمكانة له عالمياً وحضارياً، وإخراجه من تحكم الآخر ورؤيته الحضارية.

ولاستكمال معرفة تأثير وتداعيات الاعتماد على مؤشرات الآخر الأجنبي (الغربي)؛ تتناول هذه الورقة عرض واقع واتجاهات الإنتاج العلمي في المجلات العلمية العربية، من خلال بيانات مؤشرات علمية عربية موثوقة، تفحص أكثر من 4600 دورية، تم العمل على رصدها خلال 15 عاماً.

أخيراً، تقف هذه الورقة عند بعض الجهود العلمية الرائدة لبناء مؤشرات عربية أصيلة، والتي قدمت بديلاً علمياً حضارياً مقابل مؤشرات الآخر (الغربي).

منهجية الدراسة:

عملت الدراسة على رصد وتحديد أهم مؤشرات الآخر (الغربي) العالمية، التي تعكس تأثيراً محورياً على مكانة البحث والإنتاج العلمي العربي ومخرجاته، وقد تمثلت في ثلاثة محاور أو أبعاد، هي:

- الاعتماد على لغة الآخر في البحث العلمي والتطوير.
- العلاقة بين منظومة البحث العلمي العربي، والاعتماد على استيراد حلول احتياجات التنمية العربية من الآخر.
- الاعتماد على أوعية النشر العلمي للآخر (الغربي)، ومؤشرات قياسه للإنتاج العلمي العربي.

وقد قامت الدراسة بمقارنة تأثير أو تداعيات هذه الأبعاد الثلاثة على واقع ومخرجات منظومة البحث والإنتاج العلمي العربي، ومكانته العلمية والحضارية، عربياً ودولياً.

أخيراً، لجأت هذه الورقة إلى تحليل و دراسة واقع الإنتاج العلمي العربي، المنشور في الدوريات العلمية والبحثية، من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والبيانات، التي يوفرها مرصد "معرفة " لقياس الإنتاج العلمي العربي، حيث قامت الورقة باستخدام بيانات أكثر من 4600 مجلة عربية علمية، صادرة عن أكثر من 1500 جامعة وهيئة علمية في الدول العربية، تغطي مختلف التخصصات أو الحقول العلمية

المختلفة.

الإطار الزمني للدراسة:

تغطي بيانات المجلات العلمية والبحثية العربية، المشمولة في هذه الدراسة، الفترة الزمنية من يناير/كانون الثاني 2008، وحتى نهاية عام 2022. وبغض النظر عن تاريخ حصر هذه المجلات، فإن التغطية الزمنية للدوريات تشمل الدوريات التي يمتد تاريخ صدور بعضها إلى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين.

أهمية وأهداف الدراسة:

- تقديم تشخيص مبني على بيانات دقيقة وأصيلة، حول تداعيات تأثير الاعتماد على مؤشرات الآخر حضارياً ومعرفياً.
- تعزيز استقلالية المنظومة المعرفية العربية، وتعزيز الثقة بالقدرات الذاتية والإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية.
- تقديم صورة عامة وملخصة (overview summary)، بشكل كمّيٍّ، عن واقع واتجاهات الإنتاج والنشر العلمي العربي للمجلات العربية.
- المساهمة في توجيه الجهود والإنتاج العلمي العربي، نحو التأثير الفعلي في قضايا واحتياجات المجتمع العربي وأولوياته الفكرية – الحضارية والتنموية، والابتعاد عن الجهود والإنتاج الاستعراضي وغير المنتج فعلياً.

وبالتالي، يُظهر هذا البحث أهمية بناء وتطوير منظومة مؤشرات عربية أصيلة، تغني الباحثين وصناع القرار والمهتمين، عن الاعتماد على مؤشرات وبيانات النشر العلمي الصادرة عن جهات ومرجعيات أجنبية، خاصة الغربية، والتي تعاني من إشكالية توفر أو حصول هذه الجهات على بيانات كافية، أو كاملة، أو دقيقة، عن الدوريات والمجلات العلمية العربية، وخاصة المنشورة باللغة العربية، وإشكالية التباين واختلاف الاعتبارات الثقافية والموارد والمنظومة الاجتماعية الخاصة بالبيئة العربية عنها في البيئة الغربية، ومن ثم أهمية الاعتماد على بيانات من مؤشرات علمية عربية موثوقة، تساهم في عملية التخطيط السليم؛ لتطوير البحث والإنتاج العلمي العربي، وتحسين دائرة التأثير والاستفادة منه.

أخيراً، يُبرز هذا البحث الأبعاد المحورية للتخلص من ممارسة "التدمير المعنوي" للإنسان العربي، فكراً ووجوداً معرفياً، ولإمكانياته وقدراته العلمية.

العلاقة بين "دورة المعرفة" والإنتاج العلمي العربي والتبعية المعرفية للآخر:

من المعلوم أن علوم المعرفة الإنسانية، بكافة مجالاتها، تسير ضمن ما يعرف بـ "دورة المعرفة"، وتعتمد هذه الدراسة النموذج الذي تتبناه مؤسسة قاعدة البيانات العربية "معرفة" الرقمية، وهي تتمثل في أربع مراحل رئيسة، كما هو موضح في النموذج الآتي:

إنتاج علمي جديد

إنتاج المعرفة (2) إدارة وتنظيم المعرفة (3) نشر وتداول المعرفة (4) استخدام وتطبيق المعرفة

وعند النظر في علاقة وموقع الإنتاج العلمي العربي، المنشور في المجلات العلمية والبحثية، الصادرة في العالم العربي، ضمن مراحل "دورة المعرفة"، ومدى ارتباط هذه العلاقة والإنتاج العلمي العربي بالتبعية المعرفية لمؤشرات الآخر(الغربي)، نلاحظ النتيجة الآتية، في الشكل رقم (1):

شكل رقم (1)

وسنتناول في هذه الدراسة كيفية حدوث هذه النتيجة وأسبابها، من خلال دراسة العلاقة من خلال "دورة المعرفة" على صعيد الإنتاج العلمي العربي، وارتباطه بمؤشرات الآخر(الغربي).

- **المرحلة الأولى: إنتاج المعرفة:**

نقف في هذه المرحلة عند فحص العلاقة بين مرحلة "إنتاج المعرفة" (في المجلات العلمية والبحثية) في العالم العربي، ومدى علاقتها بالتبعية المعرفية العربية للآخر(الغربي)، وذلك من خلال ثلاثة محاور أو عناصر مرتبطة بهذه المرحلة:

- **المحور الأول: العلاقة بين البنية التحتية المعرفية ومنظومة الإنتاج والبحث العلمي العربي، والاعتماد على استيراد حلول واحتياجات التنمية العربية من الآخر:**

يعتبر الاهتمام بتطوير البنية التحتية المعرفية، ومنظومة البحث العلمي العربية، في كافة المجالات، ضرورة للانتقال من حالة أو وضع الاستهلاك والتبعية، واستيراد حلول واحتياجات التنمية في العالم العربي من الآخر، إلى الإنتاج والإبداع، واقتصاد المعرفة القوي والريادي، وتحسين جودة حياة الإنسان، وتلبية احتياجات التنمية العربية، بالإضافة إلى دوره في توفير ركن أساس في استقلالية الإرادة السياسية وخضوعها لضغوط القوى الخارجية الموفرة لاحتياجات العالم العربي.

ويمكن ملاحظة حجم مشكلة محدودية دور منظومة الإنتاج والبحث العلمي العربي في عملية التنمية، ومشكلة التبعية المعرفية العربية للآخر، ومدى علاقتها بالاستهلاك وتلبية احتياجات التنمية في العالم العربي، من خلال مقارنة بعض البيانات في هذا المجال، فعلى سبيل المثال: بلغ حجم الإنفاق على واردات الخدمات والسلع الجاهزة، بما فيها التكنولوجيا الجاهزة (Turn key)، في العالم العربي – كما تشير بيانات البنك الدولي – خلال السنوات 2016 – 2020، أكثر من 5.219 تريليون دولار. أي أن متوسط إنفاق العالم العربي، على واردات الخدمات و السلع الجاهزة، كان (بمتوسط سنوي قدره 1.044 ترليون دولار).

ولو قارنا ما سبق بإنفاق مشروع مارشال (لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، على مدى أربع سنوات، والذي مولته أمريكا)، والذي بلغ ما يقارب 13 مليار دولار، (أي ما يساوي 1.62 ترليون دولار في العام 2023)، نلاحظ أن إنفاق العالم العربي، على واردات السلع والخدمات الجاهزة، لمدة سنة ونصف، يعادل تكاليف إعادة إعمار أوروبا، التي أصبحت اليوم قوة إنتاج هائلة اقتصادياً ومعرفياً وتكنولوجياً وعسكرياً... إلخ، بينما لا يزال العالم العربي، يعتمد بشكل أساس، على الآخر، في توفير احتياجاته الحياتية والتكنولوجية؛ وبالتالي فإن عدم انتقال العالم العربي من التركيز على البحث العلمي والإنتاج المعرفي، الذي يلبي احتياجات التنمية ويحل مشكلاتها، ويحقق النهضة العلمية، ويلبي متطلبات حياة الإنسان العربي، في مختلف المجالات، سيبقي التبعية المعرفية – السياسية أسيرة للآخر؛ الذي يوفر هذه الاحتياجات، ويصنعها أو يطورها، ويصدرها لنا.

- **المحور الثاني: العلاقة بين الإنتاج والبحث العلمي العربي واعتماد لغة الآخر:**

تعد اللغة الأم مكوناً أساسياً في الهوية الحضارية للمجتمعات الإنسانية، وأداة ضرورية لإنتاج ونشر العلم والمعرفة؛ ومن هنا فإنه لا بد من النظر في مدى تأثير العلاقة بين الإنتاج والبحث العلمي والتطوير واستخدام اللغة الأم (الأصلية /القومية)، بديلاً عن لغة الآخر.

وترى هذه الدراسة أن هناك علاقة وثيقة ومحورية، بين استخدام اللغة الأم في البحث العلمي والتطوير وإنتاج المعرفة، وبين التحرر من التبعية للآخر، والنهضة العلمية والتنموية والقوة الحضارية. ولتأكيد وتوضيح ذلك؛ تستند الدراسة إلى بعض البيانات العالمية، التي تؤكد وجود علاقة قوية، بين اعتماد الدولة واستخدامها للغة الأم (الأصلية)، في التعليم والبحث العلمي، وبين إحداث التطور والإبداع العلمي والمعرفي والتكنولوجي، وذلك من خلال النظر في العلاقة بين حجم طلبات براءات الاختراع – والتي تعتبر واحدة من أهم مخرجات البحث العلمي – والدول التي تعتمد اللغة الأم في البحث والتطوير العلمي؛ حيث تشير البيانات العالمية، إلى أن الدول التي حققت مراتب عليا في البحث والتطوير والتعليم، لا تعتمد لغة الآخر بشكل أساس فيه، كما هو مبين في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول رقم (1)

اسم الدولة	اللغة الأم في البحوث وتطوير العلوم والتكنولوجيا	ترتيب الدول عالمياً حسب عدد طلبات براءات الاختراع التي تحققها (*)	عدد طلبات براءات الاختراع(*)
الصين	الصينية (اللغة الأم)	1	**(million) 1,497**
ولايات المتحدة	الإنكليزية (اللغة الأم)	2	**597,172**
اليابان	اليابانية (اللغة الأم)	3	**288,472**
كوريا	الكورية (اللغة الأم)	4	**226,759**
ألمانيا	الألمانية (اللغة الأم)	5	**62,105**
الهند	الإنكليزية/ و الهندية	6	**57,771**

يا الاتحادية	الروسية (اللغة الأم)	7	**34,984**
كندا	الإنكليزية والفرنسية (هما اللغتان الأم)	8	**34,565**
أستراليا	الإنكليزية (اللغة الأم)	9	**29 ,294**
البرازيل	البرتغالية (اللغة الأم)	10	**338,24**

المصدر: **(*) 46--52 World Intellectual Property Indicators , pp ,WIPO Report 2022**

سامي الخزندار، المعرفة العربية في المجلات العلمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 2016، (وتم إضافة وتحديث هذه البيانات من تقرير العام 2022).

تظهر بيانات جدول رقم (1)، أن أعلى (10) دول عالمياً، من حيث تحقيقها عدد طلبات براءات الاختراع، امتازت بما يأتي:

- اعتمدت (9) دول منها لغتها الأم في التعليم وبحوث العلوم والتكنولوجيا، (منها (3) دول لغتها الأم هي اللغة الإنكليزية، وهي: (أمريكا، وكندا، وأستراليا)، بينما دولة واحدة تعتمد اللغة الإنكليزية، بالإضافة إلى لغتها الأم، وهي الهند، مع العلم أن اللغة الإنكليزية فيها هي اللغة التوافقية المستخدمة وشبه الرسمية للدولة، في ضوء التعدد الكبير للغات فيها.

- المحور الثالث: اعتماد أوعية النشر العلمي للآخر ومؤشراته لقياس الإنتاج العلمي العربي:

يتطلب اعتماد أوعية النشر العلمي (أي المجلات العلمية)، لدى الآخر (الغربي)، لنشر الإنتاج العلمي الصادر من العالم العربي، استخدام لغة الآخر (الغربي). وقد تم توضيح أهمية العلاقة بين الإنتاج البحثي العلمي واستخدام اللغة الأم، سابقاً.

كما أن الاعتماد على مؤشرات الآخر (الغربي)، لقياس الإنتاج العلمي العربي؛ سيجعل الآخر هو من يقرر مدى الوجود العلمي والمعرفي الحضاري للإنتاج العلمي العربي، وفق معاييره ولغته؛ وبالتالي لا يعتمد

في قياسه على حقيقة الوجود الفعلي للإنتاج العلمي العربي، خاصة المنتج باللغة العربية، والذي يعتبر منتجاً "غير مرئي" بالنسبة له (الآخر).

ويرتبط هذا المحور بعمق بالمرحلتين الثالثة "نشر وتداول المعرفة" والرابعة "استخدام وتطبيق المعرفة"، من دورة المعرفة، ولذا؛ ستقوم الدراسة بتوضيح هذه العلاقة عند الحديث عن هاتين المرحلتين؛ منعاً للتكرار.

- **المرحلة الثانية: إدارة وتنظيم المعرفة:**

يعتبر مجال "إدارة وتنظيم المعرفة" مجالاً واسعاً، وهو يتعامل مع الانفجار وثورة المعرفة، والحجم الهائل للبيانات والمعلومات. وسنتناول في هذه الورقة، موضوعاً محدداً، وهو ما يتعلق بإدارة وتنظيم المعرفة في نطاق الإنتاج العلمي، من المجلات البحثية والأكاديمية الصادرة في العالم العربي.

عموماً، هناك تطور ضخم في الإنتاج العلمي العالمي، المنشور في المجلات العلمية، وبكافة اللغات، وقد استطاعت مجموعة متنوعة من قواعد البيانات العالمية، إدارة وتنظيم هذا الإنتاج العلمي العالمي، ومن ثم توفيره للنشر والتداول، في أكثر من 200 دولة. ومن أمثلة هذه القواعد العالمية: **(قاعدة إليسفير Elsevier)**، و **(بروكوست – كلاريفيت ProQuest – Clarivate)**، و**(إبسكو Ebsco)**، وغيرها.

أما على الصعيد العربي، فقد برزت في مجال "إدارة وتنظيم المعرفة"، الخاصة بالمجلات العلمية العربية، عدة جهود ومبادرات، وقواعد بيانات رقمية مميزة، من عدة دول عربية، استطاعت أن تسد ثغرة مهمة في مجال إدارة وتنظيم الإنتاج العلمي للمجلات العلمية العربية أو الوطنية. ومن أهم قواعد البيانات العربية: قاعدة بيانات **"معرفة"** الرقمية المتكاملة (مقرها الأردن)، وقاعدة **دار المنظومة** (مقرها السعودية)، وقاعدة **آسك زاد** (مقرها مصر)، وقاعدة **المنهل**، وغيرها من قواعد المعلومات الرقمية العربية. وتعتبر قاعدة **"معرفة"** قاعدة فريدة؛ من حيث شمولها على مجموعة من القواعد وبنوك المعلومات، وحلول البحث والإنتاج العلمي العربي، ومنها: مرصد "معرفة" لقياس الإنتاج العلمي العربي، معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي" أرسيف Arcif " ، ومنصة "كاشف"؛ للتحقق من التشابه والانتحال في الإنتاج العلمي العربي، كما و تحتوي على 25 قاعدة بيانات عربية متخصصة، في مختلف المجالات العلمية، وعلى منصة "أين أنشر بحثي"، وهي منصة رقمية عربية فريدة من نوعها، ترشد الباحثين لكيفية اختيار المجلات الصادرة باللغة العربية، المناسبة لنشر أبحاثهم في مجال اختصاصهم، بالاعتماد على معايير علمية، وبيانات ومؤشرات كمية معينة، تحدد المجلات الأكثر تأثيراً عربياً، مثل: عدد الاستشهادات التي حصلت عليها المجلة، نسبة

الاقتباس الذاتي للمجلة، معامل التأثير "أرسيف" الخاص بها، تصنيف أو مرتبة فئة المجلة ضمن أربع فئات: (Q1، Q2 ، Q3 ، Q4)، وغيرها من المعايير، بالإضافة إلى تميزها بضخامة المحتوى العلمي الرقمي العربي؛ حيث تحتوي على أكثر من (7) ملايين سجل، مثل: المقالات، الأطروحات الجامعية، تقارير إحصائية، كتب، أوراق مؤتمرات، بيانات مؤلفين، وغيرها من البيانات.

ولا تقف قواعد البيانات العربية والغربية عند مرحلة "إدارة وتنظيم المعرفة"، وإنما هي مرحلة سابقة وضرورية للانتقال إلى المرحلة الثالثة لدورة المعرفة، وهي مرحلة "نشر وتداول المعرفة"، التي سنتناولها بالحديث.

- **المرحلة الثالثة: نشر وتداول المعرفة:**

تعتبر هذه المرحلة مرحلة أساسية للاطلاع والتعريف بالمعرفة، والاستفادة منها واستخدامها. ولدراسة العلاقة بين مرحلة "نشر وتداول المعرفة" العربية، مع منظومة التبعية المعرفية العربية للآخر (الغربي)؛ فسنحتاج للوقوف على أو الإشارة إلى العناصر الآتية:

- **النشر العلمي في أوعية الآخر (المجلات الأجنبية):**

عند الحديث عن مرحلة نشر وتداول المعرفة في الإنتاج العلمي الغربي – الأجنبي، نلاحظ وجود فجوة ضخمة، لا تقارن، بين قدرات وإمكانيات وهيمنة الآخر (الغربي)، وما يخص هذه المرحلة فيما يتعلق بالمحتوى العلمي العربي؛ ذلك أن نشر المعرفة لدى الآخر تتحكم به شركات عالمية، بإمكانيات مالية ضخمة، تقدر بعشرات مليارات الدولارات، وقدرات فنية وتكنولوجية هائلة، وحجم محتوى علمي رقمي ضخم، يحتوي عشرات الآلاف من المجلات العلمية والبحثية، وعشرات الملايين من الأطروحات، والكتب العلمية، بأشكالها الرقمية المتنوعة، وانتشارٍ وحضورٍ وهيمنةٍ في جميع دول العالم. في المقابل، نلاحظ أن انتشار وتداول المحتوى العلمي العربي يعتبر محدوداً، وبنطاق جزئي في الدول العربية، وبشكل متواضع في عدد لا يكاد يذكر من الجامعات الغربية، المعنية بالدراسات الإسلامية، واللغة العربية، والشرق أوسطية.

وتكمن إشكالية نشر وتداول المعرفة و الإنتاج العلمي العربي، في أنه يتركز بشكل كبير إما في التوجه الطوعي أو الإلزامي للباحثين والأكاديميين العرب، للنشر العلمي في أوعية الآخر (المجلات الأجنبية – الإنكليزية بشكل خاص)، وخاصة في مجالات العلوم الطبية والهندسية والطبيعية والتكنولوجية، وبدرجة أقل في مجال العلوم الاقتصادية والمالية والإدارية، وهذا التوجه غالباً هو نتاج كثير من التعليمات

الصادرة عن إدارات الجامعات العربية، التي تلزم أعضاء هيئة التدريس فيها، بالنشر في مجلات أجنبية، تعتمدها معاملات التأثير للآخر، (خاصة سكوبس Scopus ، و Web of Science)، لغايات ترقية أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وتهدف الجامعة من هذا الإلزام تحقيق قيمة عليا في معيار البحث العلمي والاستشهادات، بشكل يصب في تحقيق تصنيف مرتفع للجامعة ضمن تصنيفات الآخر للجامعات، على المستوى الوطني والعربي والدولي.

ومن أهم هيئات (شركات) الآخر لتصنيف الجامعات – ومنها الجامعات العربية –: تصنيف (التايمز THE) ، وتصنيف (كيو إس QS) البريطانيتان.

ولا بد من الإشارة إلى أن التوجه الرئيس نحو النشر العلمي في المجلات العلمية الأجنبية، كخيار إلزامي أو طوعي، من قبل الأكاديميين والباحثين العرب، يدفع إلى مشكلتين، هما:

- الدفع باتجاه التبعية والتهميش والدونية للنشر العلمي باللغة العربية، وبمعنى آخر، فإن النشر العلمي في مجلات الآخر – الأجنبي، يعني النشر باستخدام لغته (خاصة الإنكليزية) بديلاً عن اللغة العربية؛ وبالتالي المزيد من التهميش، وخضوع الباحثين والإنتاج العلمي العربي لمتطلبات الآخر، واهتماماته وأولوياته، وتقليص مساحة دائرة الإبداع العلمي باستخدام اللغة العربية.
- وكذلك الدفع نحو تغيير أولويات وأجندة البحث العلمي للباحثين العرب، بما يتناسب أو يتلاءم مع القضايا والمواضيع التي تهم المجلات العلمية للآخر (الغربي)، حتى تتاح له الفرصة للنشر في المجلات الأجنبية واهتماماتها، وليس العمل البحثي وفق احتياجات وأولويات التنمية والنهضة العلمية للمجتمعات العربية.

وستلقي هذه الورقة المزيد من الضوء على هاتين الإشكاليتين، عند الحديث لاحقاً عن المرحلة الرابعة من دورة المعرفة؛ وذلك لخطورة وحجم تأثيرهما الكبير على الواقع المعرفي والتنموي العربي.

إن النشر في أوعية الآخر (المجلات الأجنبية)، جعل المجلات العلمية والبحثية للآخر (الغربي)، هي المرجعية أو المقياس المرجعي لصواب وخطأ الإنتاج العلمي العربي، ولتقييم الجهود العلمية العربية، ومن ثم أصبحت القيمة المضافة الحقيقية للمقال أو المقالات العلمية العربية، هي نشره في المجلات الأجنبية – الغربية، وبالتالي حصوله على التقدير، واعتماده في ترقيات الأكاديميين، وتقديم الحوافز لناشر المقال. وبالرغم من أن عملية النشر، في الكثير من الأحيان، في مجلات الآخر – الأجنبية، تخضع لاعتبارات تجارية ورسوم مالية أيضاً، فإن النشر في أوعية الآخر (الغربي) يجعله "إنتاجاً مرئياً"، يمكن قياسه، ويصب

في سمعة ومكانة الجامعة (العربية) ضمن مؤشرات الآخر (الغربي).

. وفي المقابل، فإن المقالات المنشورة في المجلات العلمية بالعالم العربي، لا تحظى إلا بجزء يسير من الحوافز والتقدير.

- **المرحلة الرابعة: استخدام وتطبيق المعرفة وتأثيرها:**

تعتبر هذه المرحلة، مرحلة المخرجات والتأثير أو الأثر بكافة أشكاله، والمرتبط بتطوير منظومة حياة الإنسان ونهضته العلمية والتنموية. وهذه المرحلة حصيلة المراحل الثلاث السابقة لدورة المعرفة. وسنقف هنا عند عنصر جوهري، ذي أهمية خاصة في هذه المرحلة، وهو العلاقة بين الأثر/ التأثير (كأحد مخرجات "استخدام وتطبيق المعرفة")، وقياس الإنتاج العلمي العربي وتأثيره، من قبل مؤشرات وأوعية النشر العلمي الآخر (الغربي).

يقول) بيير بوردو Pier Bordu) – عالم الاجتماع الفرنسي –: إن "التوحيد القياسي يفيد المهيمن Standardization Benefits the Dominant" " ، وهو ما يعني فرض التحكم والسيطرة من خلال ما يراه الآخر (الغربي) (Do it my way)، ومقياسه تجاه الأطراف أو الجهات والقضايا موضع القياس.

ويعلق ساري حنفي – أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية ببيروت – على ذلك بقوله: "وبهذه التصنيفات يريدون ترسيخ فكرة مفادُها بأن ثمّة قياساً يناسب كل شيء، بشكل مستقل عن المضمون، والتوجّه، والموقع أو الموارد".

ومن هنا، فإن التوحيد القياسي، أو المؤشرات التي يصنعها الآخر (الغربي)، هي التي تحدد ما هو المقبول وما هو غير المقبول، ماذا يجب أن ينتج علمياً وما لا يجب أن ينتج علمياً، وبأي لغة وثقافة، وما هي القضايا والمواضيع التي يجب العمل عليها، ومن هو المتميز عالمياً وفق ما أقرره أو أصنفه "أنا الغربي"، بغض النظر عن اختلاف الموارد والإمكانيات، والاعتبارات الثقافية والمعتقدات، والاحتياجات التنموية، وغير ذلك. وبتعبير آخر، فإن الآخر (الغربي) يقوم بتفصيل بدلة بمقاس واحد، لجميع الأحجام الكبيرة والصغيرة، أي مختلف المجتمعات والمؤسسات، بغض النظر عن مدى ملاءمتها، وتباين ظروفها ومواردها وثقافتها.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن التركيز المبالغ به، لدى معظم الجامعات العربية، على اشتراط النشر العلمي في أوعية النشر للآخر (الغربي)، وبلغة الآخر (الإنكليزية خاصة)، بهدف الحصول على

قياس أو تصنيف مرتفع، ومرتبة عليا وفق/ لدى مؤشرات الآخر (الغربي)، في مجال المؤشرات الآتية:

- معامل تأثير المجلات الغربية، (سكوبس (Scopus، و (ويب أوف ساينس Web of Science)، والصادرة بلغة ومؤسسات الآخر (الغربي).
- تصنيف الجامعات العالمية والإقليمية، من خلال مؤسسات تصنيف الآخر (الغربي)، مثل: (التايمز (THE، و (كيو إس (QS، وغيرهما،

سيدفع الإنتاج العلمي العربي إلى **ثلاثة إشكاليات خطرة**، هي:

- **إشكالية التهميش والدونية:** ويقصد بها تهميش وإقصاء الإنتاج العلمي، المنشور باللغة العربية، من مؤشرات الآخر (الغربي)، على صعيد مؤشرات البحث العلمي والاستشهادات (Citation)، ضمن معايير تصنيف الجامعات العالمية؛ فهو لا يحسب قيمه إلا لما كتب بلغة الآخر، مع العلم أن بيانات مرصد "معرفة" لقياس الإنتاج العلمي العربي، تظهر أن حجم ما ينتج باللغة العربية في المجلات العلمية أو البحثية، يبلغ 73% من إجمالي الإنتاج العلمي العربي بكافة اللغات ، وبالتالي أصبح هذا الإنتاج المغيَّب "إنتاجاً غير معترف به" أو "غير مرئي"، ولا يتم قياسه، ومن ثم ينظر إلى العالم العربي بأنه ضعيف ومتدنٍ من حيث حجم ونوع الإنتاج العلمي؛ كنتيجة لغياب قياسه.

من جانب آخر، تفقد الجامعات العربية قيمة أوزان ما تنتجه من أبحاث علمية باللغة العربية، ولا يحسب في رصيدها في التصنيف العالمي للجامعات. ويشكل هذا الإقصاء عاملاً في وضع تصنيف الجامعات العربية في مرتبة دونية؛ لعدم احتساب قيمة الإنتاج العلمي باللغة العربية الخاص بالجامعة.

عموماً، يمكن تلخيص هذه الإشكالية بالقول: "أنا موجود معرفياً – علمياً، من خلال ما يقرره الآخر".

- **إشكالية "الاحتكار" و"التحكم" في أولويات البحث العلمي العربي:**

في ضوء ما سبق ذكره، وفي إطار ممارسة عملية التحكم والسيطرة في قياس الإنتاج العلمي والمعرفي، من خلال مؤشرات منظومة الآخر (الغربي)، سواء في تصنيف الجامعات، أو في أوعية النشر بلغة الآخر، فإن منظومة مؤشراته أصبحت تمارس دوراً محورياً في تحديد اتجاهات البحث العلمي العربي، من حيث تحديد القضايا والأولويات البحثية العلمية، التي يمكن نشرها كمخرجات للبحث العلمي في العالم العربي. ومن هنا، لن يجد الباحثون العرب فرصاً للنشر في أوعية النشر للآخر (المجلات الغربية)، إلا وفق

اهتمامها وأجندتها البحثية، وليس وفق الأولويات والقضايا البحثية الخاصة بالتنمية المحلية أو الوطنية للدول العربية؛ وبالتالي أصبحت فرص الباحثين، وخاصة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، في الترقيات والحوافز، مرتبطة، بشكل أساس، بالنشر المقبول من قبل منظومة الآخر (الغربي). ولذا؛ توجه الباحثون العرب إلى العمل والتركيز على القضايا و الاهتمامات البحثية التي تهم الآخر (الغربي) بشكل رئيس، بغض النظر عن أولوياتها ودورها في معالجة المشكلات والقضايا والاحتياجات المحلية أو الوطنية العربية. ولا شك أن الجامعات العربية، التي تدفع أعضاء هيئة التدريس فيها للنشر في أوعية الآخر (المجلات الأجنبية)، وبلغة الآخر، تشارك في تحمل المسؤولية في تغيير بوصلة البحث العلمي العربي، من أولويات التنمية الوطنية والعربية، إلى أولويات الآخر.

3- – إشكالية "مفهوم التأثير Impact"

تتلخص أو تتمثل هذه الإشكالية في أن الكثير من الجامعات العربية تهتم بجانبين، هما:

أولاً: التركيز على "القوة الاستعراضية" لمفهوم التأثير أو الأثر:

والمقصود هنا، أن الاهتمام والتركيز يكون على "مظاهر القوة " أو" مظاهر التأثير"، أكثر من الاهتمام بفعالية الأثر ونوعية وحجم التأثير العمراني للمجتمع، وغالباً ما يتم الاهتمام بمظاهر التأثير "الاستعراضية": مثل "الأكبر"، "الأعلى"، "الأفضل"، "الأضخم"، "الأكثر".. إلخ، بمعنى أنه يعطى الاهتمام لما يسميه الباحث بالتأثير "البالوني"، حيث إن "البالون" يمكن أن يغرّك – من حيث المظهر – بحجمه الكبير، وهو يصدر عند انفجاره صوتاً مرتفعاً أو صدى عالياً، ولكن لا يحدث تغييراً فعلياً أو مجدياً، أو إيجابياً، في الواقع.

وبمعنى آخر، فإن الكثير من الجامعات العربية، تعطي الأولوية للتأثير "الاستعراضي"، بدلاً من تركيزها أو اهتمامها بشكل أكبر بالتأثير الحقيقي والفعلي، الذي يحدث تغييراً نهضوياً وتنموياً في مجتمعاتنا العربية. فليس كافياً أن تحصل الجامعات العربية على مراتب عليا ضمن تصنيف الجامعات العالمية والإقليمية، وإنما الأهم كيف يمكن أن تكون عاملاً فعالاً ومؤثراً، على المستوى العالمي أو العربي أو المحلي، في إحداث النهضة والعمران.

ثانياً: التركيز على "الفكر الورقي" في الإنتاج العلمي العربي:

والمقصود هنا أن هناك اهتماماً كبيراً بإنتاج الأبحاث والدراسات المنشورة في المجلات العلمية العربية

المُحكّمة، لكن دون الأخذ بعين الاعتبار مدى ما تحدثه هذه الأبحاث من تأثير/ أثر في مجالها، أو على المجتمع العلمي، أو لدى الباحثين العرب، فعلى سبيل المثال: تظهر بيانات تقرير قاعدة بيانات معامل التأثير "أرسيف"، الصادر في العام 2023، أن عدد المؤلفين، الذين تم حصر ومراجعة استشهاداتهم في مقالات منشورة في المجلات العلمية العربية، والتي نجحت في أن تكون في هذا التقرير، والبالغ عددها (1155) مجلة، بلغ ما يقارب (272) ألف مؤلِّف أو باحث، بينما كان عدد المؤلفين، المستشهد بمقالاتهم، ما يقارب (65) ألفاً، أي بلغت نسبة الاستشهادات (التأثير) 8.23 % فقط، مما يعني أن أكثر من 76 % من المؤلفين الناشرين لهذه المقالات، لم يحدثوا استشهاداً أو تأثيراً لدى المؤلفين الآخرين، بمن فيهم أهل ذات الاختصاص. وهذا ما تقصده الدراسة بـ "الفكر الورقي"، أي أن ما يجتهد المؤلفون في إنتاجه ونشره، في المقالات العلمية العربية، تكون الاستفادة منه، في المجال الأكاديمي على الأقل، ضئيلة أو محدودة. وهنا نتحدث عن أبسط مستويات التأثير، وهو الاستشهادات أو الاقتباسات من الإنتاج العلمي العربي، فما بال الوضع لو نظرنا إلى التأثير أو الأثر الذي يحدث تغييراً حضارياً، فكرياً أو تنموياً، في المجتمعات العربية؟

تعتبر محدودية التأثير "الاقتباسي"/ "الفكر الورقي"، نتاج عدة عوامل، منها: عدم الاهتمام أو ضعف العمل على تداول ونشر المعرفة من قبل الباحثين والجامعات ومؤسسات العلم والمعرفة، والتركيز على استخدامها للترقيات العلمية فقط، أو اهتمام الجامعات . في الغالب – بتحسين "حجم أو كمية الإنتاج"؛ لارتباطه بمظاهر "القوة الاستعراضية"، التي أشرنا إليها سابقاً.

إنه من المهم جداً التركيز على إنتاج ونشر "العلم النافع"، وهذا هو جوهر مضمون التأثير، وهو الذي حثنا عليه الرسول الكريم . صلى الله عليه وسلم .، حيث تعوَّذَ "من علم لا ينفع". خلاصة الأمر: أن وجود الإشكاليات الثلاثة يستدعي معالجة شاملة، منها: بناء مؤشرات عربية تعبر عن حجم الاستفادة من الإنتاج العلمي، وتراعي الاعتبارات الثقافية والموارد، وتدعم الأولويات البحثية الوطنية والعربية، وتجعله مرئياً ومؤثراً.

وفي المقابل، فإن إدراك خطورة وأهمية معالجة هذه الإشكاليات؛ دفعت إلى إطلاق بعض المبادرات والجهود العلمية العربية الرائدة لمعالجة هذه الإشكاليات، منها: تأسيس معامل التأثير "ارسيف" للمجلات العلمية أو البحثية العربية، وبما يتوافق مع المعايير العالمية المماثلة؛ ومرصد "معرفة" لقياس الإنتاج العلمي العربي.

وكلا المبادرتين ومؤشراتها ترتكز على رؤية ثقافية حضارية عربية، وتشكل جزءاً من الاستقلال المعرفي

والعلمي للعالم العربي.

واقع واتجاهات الإنتاج والنشر العلمي في المجلات العلمية العربية:

واستكمالاً لبيان صورة المشهد العلمي العربي في ضوء علاقته مع الآخر؛ سنتناول هنا دراسة واقع الإنتاج العلمي العربي واتجاهاته، من خلال تحليل بيانات كمية تتعلق به في المجلات العلمية العربية، والتي يوفرها مرصد "معرفة" لقياس الإنتاج العلمي العربي، حيث يظهر تحليل هذه البيانات واقع الإنتاج العلمي العربي واتجاهاته، من خلال مجموعة من المؤشرات، منها:

أولاً: الإنتاج العلمي في المجلات العلمية العربية ومؤشر التوزيع اللُّغوي (لغة النشر):

يبلغ إجمالي حجم الإنتاج العلمي العربي، من المجلات العلمية والبحثية الصادرة في العالم العربي، (4612) مجلة أو دورية، كما تشير إليه بيانات مرصد "معرفة" في نهاية العام 2022. ويبلغ إجمالي حجم الإنتاج العلمي، المنشور باللغة العربية، في هذه المجلات العلمية والبحثية، نسبة 73 ٪ منها، أي بعدد (3361) مجلة أو دورية. بينما بلغ حجم إجمالي الإنتاج (المجلات) العلمي العربي، المنشور باللغات الأجنبية (اللغة الإنجليزية والفرنسية بشكل خاص)، نسبة (27%) من إجمالي هذا الإنتاج، وبعدد (1245) مجلة. وبالتالي، فإن حجم الإنتاج العلمي، المنشور باللغة العربية "غير المرئي"، للجامعات والهيئات البحثية والعلمية، والذي لم يقسه الآخر، يشكل نسبة ضخمة (73%)، وهي الغالبية الساحقة للإنتاج العلمي في المجلات أو الدوريات الصادرة في العالم العربي.

ثانياً: مؤشر التوزيع الموضوعي (التخصصات) مع التوزيع اللُّغوي:

يظهر هذا المؤشر أن إجمالي الإنتاج العلمي، المنشور في المجلات العلمية والبحثية، الصادر في العالم العربي، بمختلف اللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وفق بيانات نهاية العام 2022، يشكل نسبة 66٪، بينما يشكل في مجالات العلوم الطبية والهندسية وتكنولوجيا المعلومات، نسبة 34٪ من إجمالي هذا الإنتاج العلمي.

وعند دراسة التوزيع اللُّغوي مع طبيعة الحقول الموضوعية (التخصصات)، تظهر النتائج أن (83%) من الإنتاج العلمي، يتركز في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويشكل المنشور منه باللغة العربية نسبة (66%)، بينما الباقي منه، وبنسبة تقارب (17٪)، تصدر باللغات الأجنبية.

وفي المقابل، فإن نسبة (84 %) من إجمالي الإنتاج العلمي، (الذي مقداره 34%)، الصادر باللغات الأجنبية، هو في مجالات العلوم الطبية والصحية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الهندسية، وتكنولوجيا المعلومات، وأن نسبة تقارب (16 %) منها تصدر باللغة العربية.

ثالثاً: مؤشر إجمالي عدد الدوريات العلمية العربية مع إجمالي عدد السكان على المستوى العربي:

يظهر هذا المؤشر أن عدد المجلات العلمية، لكل مليون نسمة في العالم العربي، كان في العام 2020 يساوي (10,3) دورية. بينما تراجع العدد إلى (9,92) دورية في نهاية العام 2022، كما هو موضح في جدول (رقم 2):

جدول رقم (2): إجمالي عدد الدوريات العلمية العربية مع إجمالي عدد السكان

الدولة	عدد الدوريات	عدد السكان للعام 2022 (بيانات عام 2021)	عدد الدوريات لكل مليون نسمة
العالم العربي	4612	464.7 مليون	9.92

- **المصدر: بيانات عدد السكان في تقرير البنك الدولي 2022 على الرابط التالي:** http://data.albankaldawli.org/region/ARB

وبيانات الدوريات في مرصد "معرفة" لقياس الإنتاج العلمي العربي للعام 2022.

رابعاً: مؤشر العلاقة بين براءات الاختراع والإنتاج العلمي العربي:

من أبرز أشكال التعريف ببراءات الاختراع هو النشر العلمي في المجلات الأكاديمية والعلمية. كما أن نشر براءات الاختراع في هذه المجلات العلمية، يعكس مستوى جودة المقالات العلمية المنشورة فيها.

و عند النظر إلى عدد طلبات براءات الاختراع (Application Patent)، التي تقدمت بها الدول العربية، وفق بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، في تقريرها عام 2022، يظهر أن هناك عشر دول عربية لم تتقدم بأي طلب تسجيل براءة اختراع، ونجد إجمالي عدد طلبات براءات الاختراع، التي تقدمت بها بقية الدول العربية، وعددها (12 دولة)، بلغ (14.754) طلباً، وطلب البراءة لا يعني بالضرورة النجاح في تسجيل براءة الاختراع، ولكنه مؤشر على جهد علمي في هذا الاتجاه، و هذا ما تظهره بيانات جدول رقم (3):

جدول رقم (3): معدل طلبات براءات الاختراع على المستوى العربي

إجمالي عدد السكان في العالم العربي للعام 2022* (بيانات عام 2020)	إجمالي عدد طلبات براءات الاختراع على المستوى العربي للعام 2022 **(بيانات العام 2021)	عدد طلبات براءات الاختراع لكل مليون نسمة
456.5 مليون	14.754	32.3

المصدر: * تقرير البنك الدولي 2022 على الرابط التالي: http://data.albankaldawli.org/region/ARB

** ,World Intellectual Property Organization, World Intellectual Property Indicators 2022, pp,46-51.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق أن متوسط عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع، لكل مليون نسمة، في الوطن العربي، بلغ (32.3) طلب براءة اختراع، وعند مقارنة هذه النسبة مع النسبة العالمية، التي أنتجها الباحث، يظهر جدول رقم (4)، أن عدد طلبات براءات الاختراع، لكل مليون نسمة، عالمياً، تبلغ (432.02) طلب براءة اختراع.

جدول رقم (4): معدل طلبات براءات الاختراع على مستوى العالم

إجمالي عدد السكان في العالم (بيانات العام 2021)*	إجمالي عدد طلبات براءات الاختراع على مستوى العالم للعام 2021 **	معدل عدد طلبات براءات الاختراع لكل مليون نسمة
7,87,000,000 مليون	3,4,000 مليون	432.02

المصدر: – *تقرير البنك الدولي 2022 على الرابط التالي: http://data.albankaldawli.org/region/ARB

** ,World Intellectual Property Organization, World Intellectual Property Indicators 2022, pp,46-51.

خاتمة

بالرغم من الاتجاه العام عربياً نحو اعتماد قياس الإنتاج العربي وأثره من قبل مؤشرات الآخر (الغربي)،

وما لذلك من تأثير وتداعيات خطيرة حضارياً ووجودياً، وعلمياً ومعرفياً، على النهضة العلمية للعالم العربي، فإنه في المقابل بدأ المجتمع العلمي العربي يدرك حجم هذه المخاطر والتداعيات؛ مما دفع لظهور مبادرات ومؤشرات قياس علمية عربية، توفر بيانات ذات موثوقية، وتدفع باتجاه إعادة الاعتبار للإنتاج العلمي، وصناعة المشهد العلمي العربي، بما يراعي الاعتبارات الثقافية والتنموية والموارد، ودون الإخلال بالمعايير العلمية الرصينة.

من جانب آخر، وفي ضوء معطيات هذه الدراسة، تظهر الحاجة إلى بناء منهجية جديدة، تدفع نحو إحداث تغيير جوهري، في منظور الجامعات العربية بشكل خاص، تجاه الإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية، يعتمد على الثقة بالذات، ويتجاوز إشكالية أو عقدة "عدم الثقة بقدراتنا الذاتية إلا إذا صادق عليها الآخر (الغربي)".

ومن الممارسات الضرورية لإحداث هذا التغيير ضرورة تعامل الجامعات العربية مع الأسئلة والخطوات الآتية:

– ممارسة الجامعات العربية جهوداً فعلية تجاه هيئات التصنيف العالمية، مثل: (THE و QS) لدفعها لاعتماد قياس إنتاجها العلمي المنشور باللغة العربية، وذلك من خلال ما يتم توفره من بيانات ومؤشرات علمية عربية موثوقة، مثل: معامل التأثير "ارسيفArcif " العربي، وبالتالي إنصاف هذه الجامعات، وتحسين مكانتها عالمياً.

– هل يمكن أن تتحمل الجامعات العربية مسؤوليتها العلمية والأخلاقية، بتوفير حلول لمشكلة النشر العلمي باللغة العربية، ومن ثم إنصاف أساتذة الجامعات، وبشكل خاص في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بتقديم حلٍ يضمن اعتماد إنتاجهم العلمي المنشور باللغة العربية للترقيات، أسوة باعتماد الإنتاج المنشور في المجلات الغربية المصنفة في معامل (Scopus سكوبس) وغيره، وذلك باعتماد نتائج معاملات التأثير العربية البديلة، مثل: معامل التأثير "ارسيف" للمجلات العلمية العربية.

أخيراً، هناك حاجة ملحة لاعتماد الجامعات العربية مقاربة أو منهجية (Approach)، التي تعتمد بشكل أساس على تقييم الإنتاج العلمي العربي الذي ينتجه أعضاؤها، وفق حجم ونوعية التأثير/ الأثر الفعلي، بحيث تعطى القيمة العليا لما يحدثه الإنتاج العلمي (أبحاثهم) من تطور وتغيير إيجابي في منظومة حياتنا الفكرية والحضارية، ونهضتنا العلمية والتكنولوجية، وحلول مشكلاتنا التنموية، وبما يراعي أولوياتنا البحثية، خاصة على المستوى المحلي – الوطني – العربي، و بشكل مماثل – على الأقل – لما تعطيه من قيمة

لنشره في أوعية النشر التي تعتمدها مؤشرات الآخر (الغربي).